مجموعة ملاحظات مكتبية

بقلم / رئيس التحرير

افتتاحية هذا العدد لاتتعلق بموضوع واحد كما جرت العادة فى الأعداد السابقة ولكنها تدور حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام العربى العام والمصرى الخاص.

الملحوظة الأولى: الالكسو وولادة الفئران والجرذان

الالكسو هى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وهى كما يظهر من اسمها تعمل فى مجال الثقافة والتربية والعلوم وتمثل بيت العرب فى هذا المضمار وتمول من الدول العربية الأعضاء ولهذا فإن ميزانيتها لابد وأن تكون ضخمة. ولذلك فهى تستطيع جمع الخبراء والمفكرين من كل الدول العربية بل ودول العالم عندما تتصدى لمشروع من المشروعات أو لمطبوع من المطبوعات. وبالتالى فإننا نتوقع من هذه المنظمة:

١ ـ ألا تكرر مشروعات قام بها أفراد من قبل أو قام بها قطاع آخر فى أية دولة عربية وإلا فإنها تحرث فى أرض محروثة وتبدد أموالاً عربية ما كان أحراها أن توجه فى شئ مفيد.

٢ ـ أن تكون مشروعاتها أكبر وأضخم وأعظم من أى مشروع قام به أفراد أو قطاع خاص أو حكومى فى أية دولة عربية. لأنه فى هذه المنظمة يجتمع كل العرب وتتفاعل كل الخبرات والامكانيات سواء العربية أو الدولية.

بيد أن المتأمل فى نشاطات هذه المنظمة ـ وأنا أتحدث هنا عن مجال المكتبات والمعلومات الذى يعنينى ـ يجد أنها تكرر مشروعات قام بها أفراد وإنجازاتها أقل بكثير من إنجازات الأفراد والقطاعات الخاصة والحكومية فى دول عربية بمفردها.

وحتى لايكون كلامنا هنا فى فراغ فسوف أضرب أمثلة قليلة على ذلك التخبط فقد قام أحد أساتذة المكتبات والمعلومات فى جامعة القاهرة بترجمة وتعريب التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى ترجمة رائعة ومثل للقواعد بأمثلة عربية صرفة إلى جانب الأمثلة الأجنبية. ولكن بعد ذلك ورغم أن الترجمة منشورة قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعادة الترجمة والنشر عن طريق مترجم آخر!! وطبعا بتكاليف ترجمة جديدة وتكاليف طبع ونشر وتوزيع جديدة!! مثال آخر

يوجد فى سوق المعلومات والمكتبات العربية أربع قوائم لرؤوس الموضوعات: أعدت إحداها جامعة الملك سعود بالرياض، وأعد إحداها المرحوم ابراهيم الخازندار. وتوفر كاتب هذه السطور وزميله باعداد قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى (وهى فى طبعتها الثانية تضم ٣٥ ألف رأس موضوع)، كما قاما بإعداد قائمة برؤوس الموضوعات القياسية وتضم ثمانية آلاف رأس موضوع. ويفاجأ المجتمع بأن المنظمة قد أصدرت قائمة جديدة برؤوس الموضوعات فى نهاية ١٩٩٥. وهذه القائمة لها قصة طريفة إذ كانت المنظمة قد كلفت إثنين من المصريين باعداد قائمة رؤوس موضوعات فاعداها خير إعداد، وقبضا ثمنها ثم لسبب أو لآخر عدلت المنظمة عن رأيها ثم كلفت آخر بإعداد القائمة المذكورة التى جاءت مهزلة علمية بكل المقاييس والمعايير.

سلوك غير مسئول وتبديد أموال العرب فى مشروعات مكررة أضعف وأصغر من المشروعات التى يقوم بها الأفراد. **وأرجو أن يعتبر مدير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه السطور شكوى أو مذكرة رسمية يجب التحقيق فيها.**

الملحوظة الثانية: مكتبة الاسكندرية الجديدة ومسرحية الرجل الواحد

نشرت مكتبة الاسكندرية الجديدة فى إحدى الجرائد اليومية واسعة الانتشار أنها تفتقر إلى المال لتنفيذ المشروع وذكرت أن ميزانية المشروع هو ١٧٠ مليون دولار ولم يتجمع منها سوى سبعين مليونا فقط. وفى هذا الكلام مغالطة لاتفوت على فطنة المتخصصين. ذلك أن جزءاً من ميزانية المشروع هو قيمة الأرض التى تقام عليها المكتبة والتى قدمتها جامعة الاسكندرية وقدرت بسبعين مليون دولار ومن هنا فإن ميزانية البناء والادارة والتشغيل تكون مائة مليون دولار جمعت منها سبعون مليوناً سنة ١٩٩٠ وبحسبة بسيطة فإن هذه الملايين تربح ربحا $\frac{٧٠ \times ١٠ \times ٥}{١٠٠} = ٣٥$ مليون. أى أن المبلغ الآن وبأرباح البنوك قد أصبح ١٠٥ ملايين. وهو يكفى وزيادة ولاداعى لإهانة المكتبة بوضع صندوق للتبرعات فى معرض القاهرة الدولى للكتاب.

من جهة ثانية فإن المكتبة تبدد أموالها فى عقد ندوات مكررة كما حدث فى نهاية العام المنصرم ١٩٩٥. الندوة الثانية للمحتوى الفكرى لمكتبة الاسكندرية وهو نفس موضوع الندوة الأولى ١٩٩٤.

ويلاحظ على إدارة المكتبة أنها «مسرحية الرجل الواحد» فليس للمكتبة تنظيم إدارى يسير العمليات الفنية والإدارية وليس لها لجان متخصصة لشراء المحتويات والاقتناء وبالتالى تشترى مواد لاقيمة لها وليس للمكتبة سياسة اقتناء مكتوبة ولم يحدث أن نفذت توصية واحدة مما أوصت به الندوة الأولى. وتخشى إدارة المكتبة أكثر ماتخشى أن يقترب منها متخصص فى المكتبات والمعلومات. ولذلك توصف المكتبة بالشخصية «الكهفية». وأرجو أن يعتبر مجلس الإدارة هذه السطور شكوى رسمية تستحق النظر فيها.

الملحوظة الثالثة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وعصر المعلومات

عندما كان الحاسب الآلى فى مهده فى أوائل الستينات وعندما كانت مصر ترزح تحت وطأة الحكم الشمولى والرقابة الصارمة على الانتاج الفكرى وأدواته. ووالله ليست نكتة إنما هى حقيقة قامت الدولة آنذاك بحصر جميع الآلات الكاتبة فى الدولة ورقمتها ووصفتها!!؛ عندما كان ذلك كذلك كان من الطبيعى أن يكون الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء هو المسئول عن كل الحاسبات الآلية التى تدخل إلى البلد، تستورد بتصريح منه وتركب فى الإدارات والمصالح الحكومية

تحت إشرافه؛ وهو الآمر الناهى فى هذا الصدد. فرضت الظروف ذلك ومكنت منه.

أما الآن فى عصر شبكات المعلومات والحاسبات الصغيرة وتجسيد الخيال، ودخول الحاسبات إلى المنازل والمكاتب الشخصية لماذا يستمر الجهاز فى التصريح والإشراف على تركيب الحاسبات حتى الصغيرة فى الإدارات والمصالح الحكومية مما يعوق حتما مسيرة عصر المعلومات فى مصر.

أرجو أن تعتبر هذه الملحوظة مذكرة رسمية لمن يهمه الأمر.

الملحوظة الرابعة: دار الكتب المصرية ومحنة الحرم الآمن

لن نمل العزف على وتر الحزن والكآبة الذى ابتليت به دار الكتب المصرية فى عصر المعلومات والثورة الوطنية. فقد كانت أول مكتبة وطنية فى العالم العربى وكانت منارة للباحثين وقبلة للعلماء يحجون إليها من كل أرجاء الوطن العربى لها مبناها الخاص بها وألفا فدان أوقاف تدر عليها دخلاً عظيماً. ولكنها فى عصر المؤسسات والاشتراكية ابتليت بضم دار الوثائق إليها ثم ابتليت بضم دار النشر الحكومية إليها وهذا الابتلاء الثانى لم يكتف بالضم الإدارى لدار النشر بل بالضم المادى حيث زاحمتها دار النشر فى مبنى أعد خصيصاً لدار الكتب. وطغت دار النشر طغيانا مبينا على دار الكتب والوثائق معاً فأهملتا إهمالاً شديداً وطغت أعمال التجارة على أعمال الفكر. ورغم فصل دار الكتب والوثائق عن دار النشر فصلاً إدارياً إلا أن الفصل المادى لم يتم وبقيت دار النشر تحتل جزءاً ثمينا من مبنى المكتبة الوطنية مما يشكل فوضى لاحد لها ولايحقق الأمن لمقتنيات الدار التى تنهب وتسرق بسبب عدم وجود حرم آمن لدار الكتب.

أرجو أن يعتبر الوزير الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة هذه السطور مذكرة رسمية تستحق التحقيق فيها.

الملحوظة الخامسة: أقسام جديدة للمكتبات والمعلومات

أقسام جديدة لدراسة علم المكتبات والمعلومات تفتح أبوابها فى الجامعات المصرية، يقينا يحتاج إلى خريجيها سوق المكتبات والمعلومات فى مصر، تلك السوق التى تتسع يوماً بعد يوم سواء على مستوى الإدارات والمصالح الحكومية أو على مستوى إدارة الأعمال والسوق الخاصة ولكن قبل أن نفتح قسماً جديداً لابد وأن نعد له مقوماته سلفاً ومن بين هذه المقومات:

١ ـ أعضاء هيئة تدريس يقومون بأعباء العلم والتطبيق.

٢ ـ مكتبة متخصصة ومعمل لأن دراسة المكتبات هى دراسة تطبيقية عملية إلى جانب أنها دراسة علمية أكاديمية. وتشكل الممارسة المهنية الجانب الأهم.

٣ ـ قاعات للدرس والتطبيق.

٤ ـ مقررات ومناهج تساير العصر وتواكبه.

ولكن للأسف الشديد هناك أقسام ليس بها عضو هيئة تدريس واحد، وأقسام بها عضو واحد، وهناك أقسام ليس بها حاسب آلى ولا محطة أقراص ليزر ولاجهاز ميكروفيلم بل وليس لها مكتبة متخصصة... وتكون النتيجة خريج لايقوى على المنافسة فى سوق نظم المعلومات، ويذهب ليعمل فى مكتبة حكومية...

وهذه الملحوظة هى الأخرى جديرة بالتبصر والبصر من جانب من يهمه الأمر.

رئيس التحرير